مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

المبادئ الإرشادية حول تقارير المعاملات المشبوهة /
تقارير الأنشطة المشبوهة للأعمال/الشركات
والمهن غير المالية المحددة

مارس 2026

جدول المحتويات

1- مقدمة 3
1-1 الغرض والنطاق 3
1-2 الوضع القانوني 3
2- فهم تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة 4
2-1 تقارير المعاملات المشبوهة 4
2-2 تقارير الأنشطة المشبوهة 5
3- توقيت تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة 5
3-1 تقديم التقارير بدون تأخير 5
3-2 السيناريوهات عالية المخاطر 5
4- الحوكمة الداخلية والتدابير 5
5- محتوى تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، الجودة والتزامات ما بعد تقديم التقارير 6
5-1 العناصر الأساسية للتقرير 6
5-2 التقرير السردي 6
5-3 أسباب الإبلاغ 7
5-4 التعامل مع المعاملات والعلاقات التجارية بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة 7
6- السرية وحظر الإفصاح/الإفشاء 7
7- حفظ السجلات 8
8- اعتبارات رئيسية أخرى 8
9- المؤشرات التحذيرية 8
9-1 المؤشرات التحذيرية لهيئة تنظيم العقارات 9
9-2 المؤشرات التحذيرية لأنظمة إدارة الودائع 12
9-3 المؤشرات التحذيرية لمقدمي خدمات الاتصالات 16
9-4 المؤشرات التحذيرية للأنشطة المشبوهة 19
10- الملحق الأول - أنواع التقارير الأخرى 23

1- مقدمة

أصدرت وزارة الاقتصاد والسياحة هذا الدليل لمساعدة الشركات والمهن غير المالية المحددة على فهم التزاماتها التنظيمية المتعلقة بتحديد المعاملات والأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، والوفاء بها بفعالية، كما هو مُعرّف في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. تُعدّ تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة أدوات بالغة الأهمية في تحديد ومنع وتعطيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة وتمويل المنظمات غير المشروعة. تُعدّ تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة مصدرًا محوريًا للمعلومات المالية، لذا فإن جودتها وتوقيتها وقيمتها التحليلية بالغة الأهمية لفعالية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي.

بموجب الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تُلزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة وأي معلومات إضافية عند وجود شكوك أو أسباب معقولة للاشتباه في أن العائدات مرتبطة بجريمة، أو بمحاولة أو نية استخدام الأموال أو العائدات لارتكاب جريمة أو إخفائها أو التربح منها. يُعدّ عدم الامتثال لهذا الالتزام بالإبلاغ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن طريق الإهمال الجسيم، مخالفة تنظيمية، وقد يُؤدي إلى عقوبات إدارية، وفقًا لما ينص عليه قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي.

في حال تضمن عدم الإبلاغ إخفاءً متعمدًا أو تواطؤًا أو مشاركة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال المالي أو تسريب معلومات، فقد تترتب مسؤولية جنائية بموجب الإطار القانوني المعمول به. تنطبق هذه المسؤولية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وإداراتها العليا أو موظفيها الذين يفشلون في أداء التزامهم القانوني بالإبلاغ عن شبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية ذات الصلة.

1-1 الغرض والنطاق

يهدف هذا الدليل إلى وضع توقعات إشرافية واضحة بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة، ودعم الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الالتزام بواجباتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الساري في دولة الإمارات العربية المتحدة. لا يهدف هذا الدليل إلى الحد من أو استبدال أو التأثير بأي شكل من الأشكال على تطبيق أي توجيهات أو تعاميم أو إشعارات أو مذكرات أو مراسلات أو غيرها من أشكال التوجيه أو الملاحظات (سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) التي قد تنشرها أي جهة مختصة بشكل دوري فيما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمن نطاق اختصاصها، أو أي كيان محدد.

ما لم يُنص على خلاف ذلك، تسري هذه الإرشادات على جميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وأعضاء مجالس إدارتها، وإداراتها، وموظفيها، المُنشأة و/أو العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمناطق الحرة التابعة لها. وبشكل أكثر تحديدًا، ودون الإخلال بتعريف الأعمال والمهن غير المالية المحددة، كما هو منصوص عليه في الإطار التشريعي والتنظيمي ذي الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تسري هذه الإرشادات على ما يلي:

- وكلاء ووسطاء العقارات
- تجار المعادن والأحجار الكريمة
- المحاسبون والمراجعون المستقلون
- مقدمو خدمات الائتمان والشركات

ملاحظة: ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الرجوع إلى إرشادات الخدمات المالية الكاملة الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، والتي تُفصّل الالتزامات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020، بما في ذلك متطلبات الفحص والتجميد والإبلاغ المتعلقة بالأشخاص أو الكيانات المُدرجة.

2-1 الوضع القانوني

بموجب القانون واللوائح الاتحادية، سواءً أكانت الأعمال والمهن غير المالية المحددة تعمل في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو في المناطق المالية أو التجارية الحرة، فإن الجهة المختصة بتلقي بلاغات المعاملات أو الأنشطة المشبوهة هي وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يُعدّ وضع مؤشرات لتحديد المعاملات/الأنشطة المشبوهة، والإبلاغ عنها إلى وحدة الاستخبارات المالية، والتعاون مع الجهات المختصة، بما في ذلك عدم الإفصاح عن المعلومات أو البيانات في تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، الحد الأدنى من الالتزامات القانونية التي تنطبق على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يُقدّم هذا الدليل أداة عملية لمساعدة الأعمال والمهن غير المالية المحددة على الالتزام بمتطلبات الإبلاغ، ويُقصد قراءته بالتزامن مع القوانين والقرارات/التوصيات الوزارية واللوائح والأحكام التنظيمية السارية حاليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة. لا يُشكّل هذا الدليل تشريعًا أو لائحة إضافية، ولا يُقصد به وضع سوابق قانونية أو تنظيمية أو قضائية. تُذكّر الجهات الخاضعة للتنظيم بأنّ هذا الدليل لا يحلّ محلّ أو يُلغي أيّ متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات تشريعية.

في حال وجود أيّ تعارض بين هذا الدليل والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حاليًا، يُعتدّ بالأطر القانونية أو التنظيمية السارية. على وجه التحديد، لا يجوز تفسير أيّ شيء في هذا الدليل على أنّه يُقدّم أيّ ضمان صريح أو ضمني بأنّ السلطات الإشرافية أو غيرها من السلطات المختصة ستؤجّل أو تتنازل أو تمتنع عن ممارسة صلاحياتها التنفيذية أو القضائية أو العقابية في حال مخالفة القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية السارية. هذا الدليل، وأيّ قوائم أو أمثلة واردة فيه، ليست شاملة ولا تُقيّد التدابير التي يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذها للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الساري حاليًا. لذا، لا ينبغي اعتبار هذا الدليل بمثابة استشارة قانونية أو تفسير قانوني.

ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء تقييماتها الخاصة لكيفية الوفاء بالتزاماتها القانونية، وعليها طلب المشورة القانونية أو المهنية إذا كانت غير متأكدة من تطبيق الأطر القانونية أو التنظيمية على ظروفها.

2- فهم تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة

2-1 تقارير المعاملات المشبوهة

بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون مكافحة انتشار الأسلحة النووية ذي الصلة، وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون مكافحة انتشار الأسلحة النووية، تُعرّف المعاملة المشبوهة بأنها أي معاملة، أو محاولة معاملة، أو أموال لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة أسباب معقولة للاشتباه في أنها تشكل، كليًا أو جزئيًا، وبغض النظر عن المبلغ أو التوقيت، أيًا مما يلي:

- عائدات الجريمة (غسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة، أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة، أو تمويل انتشار الأسلحة).
- كونها مرتبطة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة، أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة، أو تمويل انتشار الأسلحة.
- كونها مُعدّة للاستخدام في نشاط ذي صلة بهذه الجرائم

يُعرّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية الجريمة الأصلية بأنها "أي فعل يشكل جناية أو جنحة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة النووية، والتهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفقًا للتشريعات المعمول بها في الدولة، سواء ارتُكبت داخلها أم لا أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، شريطة أن يكون هذا الفعل مُعاقباً عليه في كلا البلدين. ويجب على الأعمال

والمهن غير المالية المحددة أن تُلاحظ أن الشرط الوحيد لاعتبار معاملة ما مشبوهة هو وجود "أسباب معقولة" فيما يتعلق بالشروط المذكورة أعلاه. وبالتالي، يمكن استنتاج الطبيعة المشبوهة للمعاملة من معلومات معينة، بما في ذلك مؤشرات مثل أنماط المعاملات والسلوك، ومعلومات العناية الواجبة بالعملاء و/أو المعلومات الإعلامية السلبية، ولا يعتمد ذلك على الحصول على دليل على وقوع جريمة سابقة أو على إثبات المصدر غير المشروع للعائدات المعنية.

لا يُشترط على الأعمال والمهن غير المالية المحددة معرفة النشاط الإجرامي الأساسي أو وجود أي اشتباه مُبرر بأن العائدات ناتجة عن نشاط إجرامي؛ فوجود أسباب معقولة للاشتباه في أي نشاط إجرامي من هذا القبيل يكفي. ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضًا ملاحظة أنه لا يشترط أن تكون المعاملات المشبوهة مكتملة أو جارية أو قيد الإنجاز. يجب الإبلاغ عن المعاملات التي لم تُنفذ، والمعاملات التي لم تُنفذ، والمعاملات السابقة، بغض النظر عن توقيتها أو حالة إنجازها، والتي يتبين بعد مراجعتها أنها تُثير أسبابًا معقولة للاشتباه، وذلك وفقًا للمتطلبات ذات الصلة.

في حال وجود أسباب معقولة لدى الشخص غير المالي الذي يتعامل مع جهات غير مالية للاشتباه في أن معاملة ما (مكتملة أو جارية أو قيد الإنجاز) تنطوي على عائدات جريمة و/أو تفتقر إلى غرض قانوني أو اقتصادي واضح، يجب تقديم تقرير عن المعاملة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية عبر بوابة goAML.

2-2 تقارير الأنشطة المشبوهة

في المقابل، بينما ينشأ تقرير المعاملات المشبوهة من شكوك حول سلوكيات المعاملات، ينشأ تقرير الأنشطة المشبوهة من سلوكيات غير متعلقة بالمعاملات، والتي تشمل سلوك العميل، أو محاولة إساءة استخدام خدمات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو المعلومات السلبية التي يتم تحديدها في أي من المراحل التالية:

- قبل بدء إجراءات الانضمام، حيث تظهر مؤشرات مشبوهة (مثل المستندات المزورة، أو التردد في تقديم المعلومات المطلوبة كجزء من إجراءات العناية الواجبة).
- أثناء بدء إجراءات الانضمام، حيث يتم ملاحظة معلومات سلبية أو سلوك غير معتاد. • من خلال المراقبة المستمرة، حيث لا توجد معاملات، ولكن السلوك والإقرارات ونتائج الفحص تثير الشكوك.

للتأكيد، تُمكّن تقارير الأنشطة المشبوهة الأعمال والمهن غير المالية المحددة من تنبيه وحدة الاستخبارات المالية بشأن السلوكيات غير المتعلقة بالمعاملات والمخاوف السياقية القائمة على المخاطر، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إساءة استخدام محتملة للخدمات، ومحاولات مشبوهة، ونتائج إعلامية سلبية، وسلوك غير معتاد من جانب العميل، و/أو معلومات مزورة/غير متسقة تُقدم أسبابًا معقولة للشك.

تتضمن تقارير الأنشطة المشبوهة تفاصيل عن العميل وسردًا للشكوك دون بيانات كاملة عن المعاملات، على عكس تقارير المعاملات المشبوهة التي تتطلب بيانات كاملة عن المعاملات والمستندات الداعمة ذات الصلة. في حال كان سبب الإبلاغ هو وجود تقارير سلبية في وسائل الإعلام، يجب تقديم المستندات الداعمة، مثل نتائج الفحص، مع التقرير. من المهم ملاحظة أن القاعدة العامة المتعلقة بـ "الأسباب المعقولة" كما هو منصوص عليه في القسم 2.1 تبقى دون تغيير عند اتخاذ قرار تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة.

3- توقيت الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة

1-3 تقديم التقارير دون تأخير

يُتوقع من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقديم التقارير في الوقت المناسب للحفاظ على القيمة التشغيلية للمعلومات المالية. لذا، يجب على هذه الجهات إظهار آليات فعالة لتصعيد الشكوك من خلال قنوات محددة بوضوح، وإكمال تقييمات الإحالات بسرعة، وتقديم تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة بمجرد ثبوت وجود أسباب معقولة.

إن التأخيرات غير المبررة، وعدم تصعيد الشكوك، أو تجميع التقارير، تتعارض مع توقعات الجهات الرقابية، وقد تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة.

2-3 السيناريوهات عالية الخطورة

تستدعي الحالات التي تتضمن مؤشرات تمويل الإرهاب والعقوبات المالية الموجهة الإبلاغ الفوري وتطبيق التدابير المناسبة، وفقًا لما هو منصوص عليه في الإرشادات المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الطلبات أو الاستفسارات الواردة من السلطات المختصة ذات أهمية قصوى، ويجب معالجتها دون تأخير.

4- الحوكمة والضوابط الداخلية

يجب على المؤسسات غير المالية إظهار هيكل حوكمة سليم لتمكينها من رصد وتحديد الأنشطة غير المعتادة أو المشبوهة المحتملة بفعالية، وتقديم التقارير في الوقت المناسب. يتضمن ذلك تصميم وتنفيذ العناصر الأساسية المتعلقة ببرنامج امتثال فعال: الإشراف الإداري، والسياسات والإجراءات التي تحكم انضمام المؤسسات غير المالية، وعمليات الرصد المستمرة، وخطوط المسؤولية والإبلاغ الواضحة، والتدريب، ورصد الامتثال وضمانه.

المستوى التجاري والتشغيلي - خط الدفاع الأول

يلعب الموظفون الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء، بالإضافة إلى موظفي الأعمال والعمليات والدعم، دورًا هامًا في تحديد المعاملات و/أو الأنشطة التي قد تكون مشبوهة، وذلك بفضل احتكاكهم المباشر الذي يُمكّنهم من رصد السلوكيات غير المعتادة، والتناقضات، ومؤشرات المخاطر. يمكن رصد هذه المؤشرات أثناء التفاعل المباشر مع العملاء أو خلال مراجعة الوثائق. يجب أن يكون موظفو للأعمال والمهن غير المالية المحددة الذين يؤدون وظائف على هذا المستوى قادرين على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، وفهم الالتزامات التنظيمية، والتعرف على المؤشرات التحذيرية وتحديد التناقضات بين الملف الشخصي المعلن للعميل وسلوكه، وتطبيق تدابير تخفيف المخاطر المناسبة وتصعيد الأمور التي تثير أسبابًا معقولة للشك بما يتماشى مع مصفوفة التصعيد المحددة.

مستوى الامتثال – خط الدفاع الثاني

تقع مسؤولية الإشراف المستقل والتوجيه ومراجعة الإحالات المتعلقة بالشكوك على عاتق وظيفة الامتثال في للأعمال والمهن غير المالية المحددة. وبينما تتم مراجعة الشكوك وتوثيقها وإحالتها إلى الجهات المختصة من قبل خط الدفاع الأول، فإن القرار النهائي بشأن تقديم تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة يقع على عاتق مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/مسؤول الامتثال في الأعمال والمهن غير المالية المحددة. في هذا الصدد، يكون مسؤول مكافحة غسل الأموال/مسؤول الامتثال مسؤولاً عن:

- تقييم التصعيدات الواردة من قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة موضوعية ومستقلة عن أي تأثير.
- توثيق قرار تقديم أو عدم تقديم تقارير الأنشطة/المعاملات المشبوهة مع تقديم المبررات المناسبة.
- الإشراف على عمليات تحديد الأنشطة/المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.
- الالتزام بقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إبلاغ الإدارة العليا بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتجاهات تقارير المعاملات المشبوهة (تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة / تقرير المعاملات النقدية غير المتطابقة / تقرير المعاملات غير الربحية غير المتطابقة)[1].

مستوى الاختبار المستقل - خط الدفاع الثالث:

يجب أن تتولى جهة اختبار مستقلة تقييم تصميم وفعالية برنامج امتثال الأعمال والمهن غير المالية المحددة. يجب أن يُجرى هذا الاختبار من قبل قسم التدقيق الداخلي، أو مدققين/مستشارين خارجيين، أو جهات خارجية مستقلة مؤهلة أخرى، بطريقة قائمة على المخاطر، وذلك لتحديد أوجه القصور وضمان وجود خطط تصحيحية مناسبة لمعالجة هذه أوجه القصور.

المراقبة القائمة على المخاطر

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إثبات وجود تدابير مناسبة للمراقبة وتخفيف المخاطر تتناسب مع طبيعة وحجم وتعقيد عملياتها التجارية، وكذلك مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطتها. ينبغي أن تدعم هذه التدابير الكشف في الوقت المناسب عن الأنشطة غير المعتادة أو المشبوهة، وأن تراعي جوانب مختلفة من تعاملات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، مثل (على سبيل المثال لا الحصر):

- المعاملات النقدية
- الارتباط بولايات قضائية عالية المخاطر و/أو عملاء ذوي مخاطر عالية
- أنماط سلوك غير معتادة لا تتوافق مع الملف الشخصي المعروف للعميل أو نشاطه التجاري أو المتوقع
- تغييرات غير مبررة في سلوكيات المعاملات أو شروطها وأحكامها أو ترتيبات الملكية أو الأطراف المقابلة

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء مراجعات دورية لتدابير المراقبة الخاصة بها لضمان استمرار ملاءمتها وتناسبها مع المخاطر التي تواجهها وطبيعة عملياتها التجارية، وعدم استبعادها أو إخفائها لأنشطة قابلة للإبلاغ دون قصد، كما يجب أن تبقى على دراية بتغيرات بيئة المخاطر واللوائح التنظيمية لإجراء التعديلات المناسبة على أنظمة المراقبة الخاصة بها (سواء كانت يدوية أو آلية). يجب توثيق أي تغييرات في أنظمة المراقبة بشكل واضح والحصول على موافقة مسؤول الامتثال أو الإدارة العليا.

5- محتوى تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، وجودتها، والتزامات ما بعد التقديم

5-1 العناصر الأساسية للتقرير

يجب أن تتناول تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة بوضوح ما يلي:

من الأطراف المعنية	ما هي الأنشطة المشبوهة	متى حدث هذا النشاط	اين حدث هذا النشاط	لماذا يعد نشاطاً مشبوهاً	كيف تم التعرف على الشبهة

يُتوقع من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقديم أدلة موثقة على الوقائع، بما في ذلك جميع الوثائق المتعلقة بالأشخاص/الكيانات المعنية، بالإضافة إلى أي وثائق تم الكشف عنها خلال التحقيقات والتحليلات الداخلية. علاوة على ذلك، يُتوقع من هذه الجهات شرح الإجراءات المتخذة في ضوء الحادثة المبلغ عنها، مع تفصيل خطوات التحقيق والتحليل المتخذة، بالإضافة إلى نتائج الإجراءات المتخذة باستثناء رفع التقرير إلى وحدة الاستخبارات المالية.

[1] تقرير مطابقة الاسم المؤكدة (CNMR)
تقرير مطابقة الاسم الجزئية (PNMR)

2-5 التقرير السردي

عندما يتم جمع جميع المعلومات ذات الصلة وتحليلها وتوثيقها، وتقرر الجهة المسؤولة عن الإبلاغ عن الجرائم المالية ضرورة تقديم تقرير عن نشاط مشبوه أو تقرير عن نشاط مشبوه، يجب عرض التفاصيل بشكل موجز ومتسلسل زمنيًا باستخدام نموذج تقرير سردي مشابه لما هو موضح في الرسم البياني أدناه، والذي يقدم ملخصًا للهيكل السردي المطلوب.

يُعد هذا التقرير بمثابة دليل لأغراض التنسيق، ولكنه لا يُغني عن محتوى التقرير الكامل. يُعد التقرير السردي بمثابة مكمل لطلب goAML، حيث يتناول أي قيود في حقل وصف التقرير القياسي.

مقدمة	متن التقرير	الخلاصة:
✓ الغرض من التقرير ووصف عام للانتهاك المعروف أو المشتبه به ✓ الشخص/الأشخاص المعنيون (بما في ذلك تفاصيل الهوية سواء كان فردًا أو كيانًا قانونيًا) ✓ الإشارة إلى تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة السابقة (بما في ذلك تاريخ التقرير وسببه) ✓ الروابط بقوائم العقوبات أو المراقبة، إن وجدت ✓ ملخص للعلامات التحذيرية أو السلوك المشبوه الذي أدى إلى تقديم التقرير	✓ تفاصيل الأطراف المعنية (بما في ذلك تفاصيل الهوية سواء كان فردًا أو كيانًا قانونيًا) ✓ وصف المعاملات المشبوهة (أرقام الحسابات، المبالغ، التواريخ، الأنواع) ✓ مصدر ووجهة الأموال (الأسماء، العناوين، أرقام الحسابات) ✓ سبب الاشتباه والجريمة المشتبه بها ✓ أسلوب العمل (الطريقة المستخدمة في تنفيذ النشاط المشتبه به) ✓ تفاصيل المعاملات النقدية (الموقع، التكرار) ✓ العلاقات بين الأطراف المعنية ✓ التصريحات أو الملاحظات التي أدلى بها الشخص المعني والتي قد تدعم الاشتباه	✓ ملخص النتائج ✓ الإجراءات المتخذة (مثل: المراقبة، إنهاء العلاقة) ✓ معلومات إضافية متاحة للسلطات ✓ بيانات الاتصال بالموظفين المُبلِّغين ✓ مشاركة جهات إنفاذ القانون (إن وُجدت)

3-5 أسباب الإبلاغ

عند تقديم التقارير عبر بوابة goAML، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التمييز بين أنواع التقارير التي سيتم اختيارها، مثل تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة مقابل تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة، وتقارير المعاملات النقدية غير المتطابقة / تقارير المعاملات غير الربحية غير المتطابقة، وتقارير الأنشطة العقارية القائمة على العتبات / تقارير تجار المعادن والأحجار الكريمة القائمة على العتبات[2]. كما يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اختيار أسباب الإبلاغ التي تعكس بدقة الشكوك الأساسية[3]. يجب أيضاً على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التأكد من أن أسباب الإبلاغ مدعومة بالسرد الوارد في التقرير ومتوافقة مع وقائع القضية.

[2] راجع الملحق الأول - أنواع التقارير الأخرى

[3] يجوز اختيار أكثر من تقرير واحد للمراجعة، عند وجود مبرر

4-5 التعامل مع المعاملات والعلاقات التجارية بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة

بمجرد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة أو الإبلاغ عن أي معلومات مشبوهة أخرى تتعلق بعميل أو علاقة تجارية إلى وحدة الاستخبارات المالية، يجب اتخاذ الإجراءين الفوريين التاليين:

- يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتباع تعليمات وحدة الاستخبارات المالية، إن وجدت، فيما يتعلق بالمعاملة المحددة والعلاقة التجارية بشكل عام.
- يجب تصنيف علاقة العميل أو العلاقة التجارية فورًا على أنها عالية المخاطر، وينبغي تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها.

مع ذلك، لا يُشترط إنهاء العلاقة إلا إذا تعذر التخفيف من المخاطر المرتبطة بها.

6- السرية ومنع الإفصاح عن المعلومات المشبوهة

عند الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية، تلتزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالحفاظ على سرية كل من المعلومات المُبلغ عنها وعملية الإبلاغ نفسها، وبذل الجهود المعقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المُبلغ عنها من الوصول إليها من قِبل أي شخص غير مُصرَّح له. وكجزء من إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي القائم على المخاطر، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وفروعها الأجنبية أو الشركات التابعة لها، إن وُجدت، وضع سياسات وإجراءات وضوابط كافية لضمان سرية وحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة. ينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في المؤسسة.

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمان سرية جميع المعلومات ذات الصلة بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، مع مراعاة الشروط والاستثناءات المنصوص عليها في القانون، ويجب وضع المبادئ التوجيهية لذلك في السياسات والإجراءات. تحتاج الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى ضمان انعكاس السياسات والإجراءات، على سبيل المثال، في حقوق الوصول المناسبة فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية المستخدمة لإدارة الحالات والإخطارات، وتدفق المعلومات بشكل آمن، وتوفير التوجيه والتدريب لجميع الموظفين المعنيين. وتُعد هذه الإرشادات مهمة بشكل أساسي لموظفي الخط الأول الذين يتواصلون مع العملاء. من الضروري أن يعرف موظفو خدمة العملاء متى قد تكون هناك حالات معاملات/أنشطة مشبوهة، وما هي الأسئلة التي يجب طرحها على العميل، وما هي المعلومات التي يجب عليهم عدم الكشف عنها للعميل تحت أي ظرف من الظروف.

تجدر الإشارة إلى أن شرط السرية لا ينطبق على التواصل داخل الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أعضاء مجموعتها التابعة (الفروع الأجنبية، أو الشركات التابعة، أو الشركة الأم) وذلك لغرض تبادل المعلومات المتعلقة بتحديد ومنع أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة و/أو الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يحظر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها إبلاغ أي عميل أو أي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بأنه قد تم تقديم تقرير أو سيتم تقديمه، أو الكشف عن أي معلومات أو بيانات واردة في التقرير، أو أن تحقيقًا جارٍ بشأن المعاملة. أي شخص ينتهك هذا الحظر يُعرّض نفسه للعقوبة المطبقة.

7- حفظ السجلات

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إنشاء سجلات شاملة والاحتفاظ بها، تغطي جميع المعاملات، ووثائق العناية الواجبة بالعملاء، والمراسلات التجارية، ونتائج أي تحليل يتم إجراؤه. كما يجب أن تشمل السجلات الوثائق التي يتم إنشاؤها كجزء من عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف منها في المؤسسة، وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب حفظ السجلات بطريقة منظمة تتيح تحليلها بفعالية وتتبع الأنشطة المالية. ويجب أن تكون هذه السجلات كافية لإعادة بناء المعاملات بطريقة تدعم التحقيقات عند الحاجة، أو تُستخدم كدليل في الإجراءات القانونية. كما يجب أن تكون جميع سجلات العناية الواجبة بالعملاء وسجلات المعاملات متاحة بسهولة للسلطات المختصة عند الطلب ودون تأخير غير مبرر.

الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ القانونية بهذه السجلات هو خمس (5) سنوات، تُحسب من تاريخ آخر حدث من الأحداث التالية:

- إنهاء علاقة تجارية أو إغلاق حساب عميل.
- إتمام معاملة عرضية لا توجد فيها علاقة تجارية.
- إتمام تفتيش إشرافي.
- صدور حكم نهائي من جهة قضائية مختصة.
- حلّ أو تصفية أو إنهاء كيان قانوني أو ترتيب.

يجوز للسلطات المختصة، وفقًا لتقديرها، أن تطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تمديد فترة الاحتفاظ بالسجلات لما بعد الحد الأدنى، سواء لعملاء محددين أو معاملات معينة أو فئات أوسع تُعتبر ذات أهمية إشرافية أو تحقيقية.

8- اعتبارات رئيسية أخرى

يُتوقع من الأعمال والمهن غير المالية المحددة إظهار تحسين مستمر في جودة التقارير وتوقيتها وجميع الممارسات الأخرى المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة/التقارير المشبوهة بمرور الوقت. يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تجنب ما يلي:

- استخدام سرديات عامة أو نمطية تتضمن معلومات غير جوهرية.
- اختيار تقارير غير مناسبة.
- تقديم معلومات غير مكتملة عن العميل أو المالك المستفيد النهائي.
- تقديم بيانات معاملات متكررة دون تحليل.
- تأخير الإبلاغ دون مبرر مناسب.
- رفع تقارير عن أنشطة مشبوهة/معاملات مشبوهة بناءً على جنسية عالية المخاطر فقط؛ فبينما تزيد هذه الجنسية من مخاطر العلاقة التجارية، إلا أن هذا وحده لا يبرر رفع تقارير عن أنشطة مشبوهة/معاملات مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية.

9- المؤشرات التحذيرية

القائمة التالية للمؤشرات التحذيرية للأنشطة/المعاملات المشبوهة المحتملة ليست شاملة. من المهم ملاحظة أن وجود مؤشر واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة أن المعاملة تنطوي على جريمة. بل يشير إلى ضرورة بذل عناية معززة أو إجراء مزيد من التحقيقات. ينبغي على مسؤول الامتثال المعين لدى الجهة غير المالية تقييم الظروف بعناية لتحديد ما إذا كان النشاط/المعاملة مشبوهًا بالفعل.

1-9 مؤشرات الخطر الخاصة بالاشتباه لدى الوسطاء العقاريين

1-1-9 سلوك العميل

إخفاء الهوية أو تمويهها

- إخفاء هوية الشخص المستفيد من الصفقة (المالك المستفيد)، أو التردد في الكشف عن الملكية الحقيقية.
- الإصرار على استخدام وسطاء (محترفين أو غير رسميين) في جميع التعاملات دون مبرر تجاري مشروع أو معقول.

- رفض العميل أو تردده في تقديم الوثائق أو البيانات أو المعلومات المطلوبة عادةً لتسهيل معاملات العقارات، أو طلب تأجيل التحقق من الملكية المستفيدة إلى مراحل متأخرة من عملية الصفقة.
- استخدام كيانات اعتبارية أو شركات أجنبية أو هياكل معقدة أخرى لحماية هوية شخص ما أو إخفاء مشاركته في الصفقة.
- محاولات التحايل على إجراءات التدقيق الأمني باستخدام هياكل شركات متعددة المستويات أو تغييرات متكررة في الملكية.

السلوك المريب أو انعدام الشفافية

- يرفض العميل التعاون أو تقديم المعلومات اللازمة لفهم مصدر أمواله أو لتسهيل إتمام الصفقة.
- يتجنب العميل بنشاط الاجتماعات الشخصية أو المناقشات المباشرة أو أي تفاعل مباشر آخر دون سبب مشروع أو تفسير واضح.
- يحدث تغيير مفاجئ في سلوك العميل أو يتم إدخال أطراف ثالثة مجهولة خلال عملية الصفقة، خاصةً إذا تضمنت تدخل محامين أو موثقين أو مؤسسات مالية، في حين أن هذا التدخل غير معتاد في هذه الصفقة.
- تغييرات متكررة في المالك المستفيد المعلن خلال مراحل الصفقة دون تفسير مقنع.
- يُظهر العميل أو الأطراف الأخرى المشاركة في الصفقة اهتمامًا ضئيلًا بخصائص العقار أو يبدو غير مكترث بالتفاوض على سعر أفضل أو إتمام الصفقة بسرعة، دون سبب وجيه.
- يُصر العميل على إتمام الصفقة ودفع ثمن عقار ذي قيمة عالية نقدًا، ولا يوجد لديه مصدر واضح للأموال.
- يتم توجيه التعليمات بالكامل عبر ممثلين قانونيين دون وجود مبرر قانوني أو امتياز قانوني صحيح.
- تقسيم الملكية بين عدة أفراد من العائلة أو كيانات لتجنب عتبات الفحص أو ضوابط العقوبات.

العملاء غير المعتادين والروابط عالية المخاطر أو الإجرامية

- مواطن أجنبي لا تربطه أي صلة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولا توجد لديه مصالح تجارية أو شخصية، ولا غرض مشروع واضح، ولا غرض اقتصادي من وراء الدخول في معاملة عقارية.
- عندما تبدو المعاملة غير متوافقة مع الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية للعميل.
- عندما يُظهر العميل فهمًا ضئيلًا أو معدومًا لغرض المعاملة.
- العميل أو المالك المستفيد الذي له صلات سياسية أو شخصية سياسية بارزة أو مرتبط بشخص يشغل منصبًا سياسيًا أو عامًا بارزًا.
- عندما تشمل المعاملات أفرادًا قيد المحاكمة، أو صدرت بحقهم أحكام جنائية، أو لهم صلة علنية بأنشطة إجرامية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفساد).
- عند استخدام شركة أجنبية أو محلية لشراء عقارات، لا سيما إذا بدا هيكل الشركة غير مألوف أو معقدًا للغاية.
- عندما تشمل المعاملات وسطاء أو هياكل معقدة (مثل الشركات الوهمية أو الصناديق الاستئمانية) بدون غرض واضح، مصممة لإخفاء الأطراف الحقيقية المعنية.
- العميل أو شركاؤه المعروفون مدرجون في أي قائمة عقوبات مالية مستهدفة، أو خاضعون لحظر أو تدابير مماثلة صادرة عن منظمات دولية (مثل قائمة الإمارات العربية المتحدة للإرهاب، والأمم المتحدة).
- المعاملات التي تشمل عملاء معروفين بارتباطهم بأنشطة إجرامية، أو يخضعون للتحقيق أو المحاكمة بتهم جنائية.
- المالك المستفيد مقيم في ولاية قضائية تختلف عن مصدر الأموال أو بلد التأسيس، دون وجود مبرر اقتصادي واضح.
- العملاء أو الملّاك المستفيدون المرتبطون بقطاعات مرتبطة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج، أو التجارة الخاضعة للعقوبات، أو التقنيات الحساسة.

- المعاملات التي تشمل كيانات ذات هياكل ملكية غير شفافة مرتبطة بولايات قضائية خاضعة لعقوبات متعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للتمويل.
- استخدام العقارات كضمان في ترتيبات تشمل أطرافًا مقابلة خاضعة للعقوبات أو عالية المخاطر.

التوقيت أو الأنماط غير المعتادة في المعاملات

- عندما يطلب العميل تسجيل بيع قطعة أرض للبناء، ويتبع ذلك مباشرةً إعلان عن اكتمال بناء مبنى جديد في نفس الموقع خلال فترة قصيرة غير معتادة، مما قد يشير إلى محاولة للتحايل على اللوائح أو إخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملة.
- شراء عدة عقارات قيد الإنشاء، ثم إعادة بيعها أو التنازل عنها بعد الحجز بفترة وجيزة.
- عندما يُظهر الطرفان رغبة شديدة في إتمام المعاملة بسرعة دون سبب وجيه، أو تظهر عليهما علامات استعجال لا تتناسب مع وتيرة معاملات العقارات المعتادة.
- عندما يتواصل العميل مع نفس وكيل العقارات في أيام متتالية لشراء عدة عقارات دون وجود مصدر تمويل واضح.
- عند بيع وشراء عقارات بشكل متتابع بين مجموعة من الأفراد خلال فترة قصيرة، بما في ذلك شراء عقار بسعر أقل أو أعلى من سعر السوق.
- عندما ينسحب العميل من المعاملة فور طلب إجراء فحص دقيق.
- عندما يهدد العميل باتخاذ إجراءات قانونية أو الإضرار بسمعته لثني الآخرين عن الإبلاغ أو الاستفسار.
- عندما يحاول العميل التأثير على الموظفين لتجاوز إجراءات التصعيد أو الإبلاغ الداخلية.

2-1-9 سلوكيات المعاملات

إخفاء مصدر الأموال

- يرفض العميل أو يعجز عن توضيح مصدر أمواله في معاملة عقارية.
- لا يمكن التحقق من الأموال بشكل واضح، أو أن تفسير مصدرها مثير للريبة.
- عندما تتضمن المعاملة مبلغًا كبيرًا من النقد أو الأصول الرقمية دون تفسير واضح أو مصدر موثوق.
- عندما تتضمن المعاملة ما يعادل النقد مثل الحوالات المصرفية، والشيكات المصرفية، والصكوك القابلة للتداول لحاملها، أو شيكات طرف ثالث دون تحديد واضح للدافع الحقيقي، خاصةً للمبالغ الكبيرة مقارنةً بإجمالي قيمة المعاملة.
- عندما يتم سداد جزء من المبلغ أو كله نقدًا أو بعملة أجنبية، دون وجود سبب تجاري وجيه، أو يرفض المشتري الإفصاح عن مصدر الأموال في المعاملات الكبيرة غير المعتادة.

المخاطر الناشئة

- استخدام العملات المشفرة في المعاملات: إذا رغب العميل في استخدام العملات المشفرة (بيتكوين، إيثيريوم، إلخ) لإتمام المعاملة، خاصةً إذا كان غير راغب في توضيح مصدر الأصول الرقمية أو كان المبلغ كبيرًا مقارنةً بقيمة العقار.
- استخدام تقنية البلوك تشين في معاملات العقارات: المعاملات المتعلقة بالعقارات التي تُجرى عبر تقنية البلوك تشين أو تقنية السجلات الموزعة، حيث يكون مصدر الأموال أو مسار المعاملة أو الأطراف المقابلة غير واضح، أو غير موثق بشكل كافٍ، أو تتجاوز المؤسسات المالية التقليدية والوسطاء المعترف بهم مثل التحويلات بين المحافظ الإلكترونية.
- الأصول الرقمية غير القابلة للتتبع: المعاملات التي لا يتم فيها إثبات مصدر العملة الرقمية أو الأصول بمستندات داعمة أو لا يوجد رابط واضح بمصدر شرعي.

- استخدام الوكلاء أو المنصات الافتراضية: المعاملات التي تتم عبر وكلاء افتراضيين أو منصات إلكترونية تفتقر إلى الرقابة التنظيمية الكافية، لا سيما إذا كانت الأطراف موجودة في ولايات قضائية مختلفة ذات أطر قانونية غير واضحة.
- طرق الدفع غير المألوفة أو غير التقليدية: عندما يصر العملاء على استخدام طرق دفع بديلة، مثل المحافظ الرقمية، أو أنظمة الدفع المباشر (مثل Venmo وPayPal)، أو التحويلات المصرفية الخارجية التي يصعب تتبعها.

استخدام مشبوه لبرامج الرهن العقاري أو الاستثمار

- يبدو أن المعاملة تنطوي على برامج رهن عقاري احتيالية أو برامج استثمارية غير مألوفة.
- يتم تمويل المعاملة من قبل أطراف ثالثة، مثل أفراد أو مؤسسات غير مالية، دون وجود تفسير مشروع أو مبرر تجاري.
- تقارير تقييم صادرة عن مُقيّمين غير معروفين أو غير مرخصين.
- تباينات كبيرة بين التقييمات المستقلة وأسعار المعاملات دون وجود تفسير.
- ممارسة ضغوط على المُقيّمين أو الوكلاء لتعديل التقييمات بما يتوافق مع أهداف التمويل أو نقل الملكية.
- استخدام مكاتب عائلية أو شركات استثمار خاصة ذات حوكمة أو مصادر تمويل غير واضحة.
- تكرار أو هيكلة غير معتادة للمعاملات
- تقسيم المدفوعات عمدًا إلى مبالغ أصغر بفواصل زمنية قصيرة، ربما لتجنب الكشف أو التدقيق.
- شراء أو بيع أو إعادة بيع أو تبادل عقارات متعددة في وقت واحد أو على التوالي خلال فترة قصيرة، مع تغيرات غير مبررة أو غير منطقية في قيمة العقار.
- حيازة العقارات أساسًا لتخزين القيمة، دون نية السكن أو التأجير أو التطوير أو إعادة البيع خلال فترة زمنية معقولة، لا سيما إذا كانت مرتبطة بعملاء أو مناطق ذات مخاطر عالية.

العلاقات والسلوكيات المشبوهة

- تشمل المعاملة أطرافًا مثل المساهمين أو المديرين بالوكالة الذين لا تربطهم صلة ظاهرة أو تربطهم علاقة مشبوهة، أو تُثير المعاملة شكوكًا لا يستطيع العميل تبريرها بشكل كافٍ.
- تشمل المعاملة أفرادًا من العائلة، ويبدو أن الغرض منها هو إخفاء الملكية الحقيقية أو مصدر الأموال، دون وجود مبرر مالي واضح.
- يمارس العميل ضغطًا غير معتاد أو يطلب إتمام المعاملة بسرعة كبيرة، ربما لتجنب التدقيق.
- لا يتصرف الأطراف المشاركون في المعاملة نيابةً عن أنفسهم، وربما يحاولون إخفاء هوية البائع أو المشتري الحقيقي.
- يطلب طرفان (بائع ومشتري) نقل ملكية عقار بسعر أقل أو أعلى بكثير من سعر السوق.
- يُصرّح العميل بأن حساب الضمان سيُموّل من طرف ثالث لا تربطه به أي صلة.
- تُدفع مبالغ للمطورين من حسابات ليست باسم المشتري.

مخالفات في العقود أو الاتفاقيات

- إلغاء عقد بطريقة تتجاهل بنودًا تُعاقب المشتري بفقدان العربون، أو إذا تم الإلغاء في وثيقة منفصلة مع احتفاظ الطرفين بالعقد الأصلي.
- إلغاءات متكررة لعمليات شراء عقارات قيد الإنشاء مع طلبات استرداد إلى حسابات أو جهات قضائية مختلفة.
- معاملات يتغير فيها اسم صاحب العقد أو أي تفاصيل أخرى بشكل غير متوقع أو بدون تفسير منطقي، خاصةً إذا كانت تنطوي على نقل كبير للأصول.
- طلبات لتأريخ العقود بتاريخ سابق أو تغيير تواريخ المعاملات لتسبق فرض العقوبات.

معاملات غير مجدية اقتصاديًا

- قيمة المعاملة أعلى أو أقل بكثير من القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية للعقار.
- ينتج عن المعاملة خسارة واضحة لأحد الطرفين أو تبدو غير متوافقة مع توقعات السوق أو بدون مبرر معقول (بيع اضطراري).
- بيع أو شراء أو تبادل العقارات عدة مرات خلال فترة قصيرة، بدون مبرر مالي أو تجاري واضح.

مؤشرات تحذيرية أخرى لأنماط المعاملات

- تتضمن المعاملة هيكلة تهدف إلى تجنب الكشف عنها، مثل تقسيم المبالغ الكبيرة إلى مبالغ أصغر، أو استخدام مدفوعات وتسويات نقدية غير معتادة.
- معاملة تخفي هوية المشتري أو دوافع الصفقة.

3-1-9 المخاطر الجغرافية

- تتضمن المعاملة أموالاً مستلمة من دولة أجنبية دون وجود صلة واضحة بين تلك الدولة والعميل، و/أو مستلمة من منطقة ضريبية خارجية منخفضة الضرائب أو منطقة تُعتبر عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تتضمن المعاملة تطويرًا عقاريًا في منطقة تُعتبر عالية المخاطر لأسباب اقتصادية أو بيئية أو غيرها.
- استخدام أطراف ثالثة، أو حسابات خارجية، أو أشخاص أو كيانات في دول مصنفة كمناطق عالية المخاطر لإرسال أو استلام الأموال نيابةً عن المشتري أو البائع.
- يطلب العميل إرسال عائدات البيع أو الإيجار إلى منطقة عالية المخاطر أو إلى طرف ثالث لا يبدو أنه مرتبط بالمعاملة.

2-9 مؤشرات الخطر لأنظمة إدارة بيانات العملاء

1-2-9 سلوك العملاء

التجزئة

- قيام العملاء بتجزئة المبالغ عمدًا لتجنب الكشف عن هويتهم أو الإبلاغ عن معاملاتهم. على سبيل المثال، إجراء العديد من المعاملات الصغيرة خلال فترة قصيرة، بحيث تكون كل معاملة أقل من الحد الأدنى المطلوب من قبل الجهات التنظيمية لمستوى العناية الواجبة بالعميل ذي الصلة، ولكن يكون المجموع الكلي كبيرًا. يُعرف هذا السلوك أيضًا باسم "التجزئة".
- قيام العميل بالتواصل مع فروع مختلفة لنفس نظام إدارة بيانات العملاء خلال فترة قصيرة لإجراء معاملات تقل قيمتها عن الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ.
- لوحظ سلوك هيكلي متكرر بمرور الوقت، حتى عندما تبدو المعاملات الفردية متوافقة عند النظر إليها بشكل فردي، مما يشير إلى نمط قد يستدعي مراجعة معززة أو تقييمًا إضافيًا بدلاً من نشاط معزول أو لمرة واحدة.

- العملاء الذين يعيدون هيكلة المعاملات أو يقسمون المدفوعات بعد فترة وجيزة من إبلاغهم بمتطلبات الإبلاغ أو حفظ السجلات أو التحقق من الهوية، مما قد يشير إلى محاولة التهرب من الحدود التنظيمية، وبالتالي يستدعي الأمر مزيدًا من التدقيق.
- مجموعة من الأفراد (وخاصة غير المقيمين) يتواصلون مع نفس مزود خدمات الدفع الإلكتروني، ويجرون معاملات نقدية متعددة دون الحد الأدنى للإبلاغ.

طلبات غير معتادة وارتباطات عالية الخطورة أو إجرامية

- استفسارات مفاجئة وغير معتادة حول سياسات الاسترداد، تليها طلبات لاسترداد مبالغ كبيرة.
- طلبات لتعديل أو إلغاء معاملة بعد طلب إثبات الهوية أو المستندات الداعمة.
- يُظهر العميل استعجالًا غير معتاد لإتمام المعاملة.
- طلبات غير طبيعية لتحويل المعادن الثمينة إلى أشياء عادية لإخفاء هوية مزود خدمات الدفع الإلكتروني.
- تغيرات مفاجئة وغير مبررة في حجم أو قيمة المعاملات لا تتوافق مع بيانات العميل المعروفة.
- عندما يبدو أن العميل مرتبط بدولة أو إقليم أو كيان عالي المخاطر مرتبط بتجارة الذهب من منشأ الدول أو المناطق عالية المخاطر والخاضعة للمراقبة، والمرتبطة بغسل الأموال أو أنشطة إرهابية، أو بشخص مصنف إرهابياً.
- احتمالية تورط شركات وهمية، أو شركة أم أو تابعة لشركة خارجية، حيث يصعب أو يستحيل تحديد المالك المستفيد النهائي.
- ارتباط العميل بأخبار سلبية أو أنشطة إجرامية، كأن يُذكر اسمه في تقرير إخباري عن جريمة أو يخضع لتحقيق من قبل جهات إنفاذ القانون.
- شخصية سياسية بارزة مرتبطة بأخبار سلبية أو جريمة، أو أي فرد من أفراد عائلته أو مقرب منه.
- ارتباط العميل بفرد أو منظمة مصنفة إرهابية.

انعدام الشفافية أو الوثائق والتزوير

- عدم تقديم العميل تفسيراً أو وثائق كافية لمصدر الأموال. على سبيل المثال، محاولة استخدام شيك أو بطاقة ائتمان صادرة عن طرف ثالث ذات ملكية مشكوك فيها أو غير قابلة للتتبع.
- عدم قدرة العميل أو امتناعه عن تقديم المعلومات اللازمة لأغراض التدقيق النافي للجهالة وحفظ السجلات.
- غموض أو رفض تقديم معلومات حول سبب شراء أو بيع الأصول المالية الشخصية، أو حول مصدرها.
- عدم قدرة العميل أو امتناعه عن تحديد المالكين المستفيدين أو أصحاب المصالح المسيطرة، في الحالات التي يُتوقع فيها ذلك تجاريًا.
- الاشتباه في استخدام العميل لوثائق هوية مزورة أو احتيالية أو مزيفة أو مُعدّلة رقميًا لأغراض التدقيق النافي للجهالة وحفظ السجلات.
- طلبات متكررة لتعديل شروط الصفقة أو الوثائق أو تفاصيل الطرف المقابل بعد المراجعة الأولية للامتثال.

السرية والتهرب

- محاولة العميل الحفاظ على سرية عالية بشأن الصفقة، على سبيل المثال:
  - طلب عدم الاحتفاظ بسجلات العمل المعتادة.
  - رفض تقديم المعلومات اللازمة لأغراض التدقيق النافي للجهالة وحفظ السجلات.

- يُبدي العميل قلقًا غير معتاد بشأن عتبات الإبلاغ أو سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الخاصة بالكيان.
- تغييرات متكررة في الملكية أو الإدارة أو أسماء الشركات دون مبرر تجاري واضح.
- يُظهر العميل قلقًا متزايدًا بشأن عتبات الإبلاغ لوحدة الاستخبارات المالية أو إجراءات التصعيد الداخلية.

مؤشرات سلوكية أخرى مثيرة للريبة

- يُرافق العميل أشخاص آخرون يبدون مثيرين للريبة، مثل التواجد بشكل غير لائق خارج المبنى أو مراقبته عن كثب، ويتهربون من الإجابة عند طلب المزيد من التفاصيل.
- يعمل العميل لدى كيان خاضع لنظام إدارة الأصول الرقمية، ولكنه يُجري المعاملات بصفته الشخصية.
- يُفصح العميل دون داعٍ عن أن أمواله نظيفة وغير متورطة في أي أنشطة غسل أموال.
- قطع العلاقة فجأة مع العميل بعد فترة طويلة من التعامل معه عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة.

2-2-9 سلوك المعاملات

ترتيبات دفع غير معتادة أو معقدة

- تتضمن ترتيبات دفع غير معتادة أو معقدة دون وجود غرض تجاري أو اقتصادي مشروع واضح.
- يبدو هيكل المعاملة معقدًا بشكل غير ضروري ومصممًا لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال.
- معاملات تتضمن استخدام أدوات دفع مسروقة أو مزورة، مثل بطاقات الدفع التي تبدو مسروقة أو معدلة أو غير صادرة باسم العميل.

إشراك أطراف ثالثة

- معاملات تشمل أطرافًا ثالثة كدافعين أو مستلمين للدفع أو وسائل الدفع الإلكترونية، دون وجود غرض تجاري مشروع. ومن الأمثلة على ذلك:
  - المدفوعات المستلمة من طرف ثالث، ليس مالكًا للأموال، دون وجود غرض تجاري مشروع.
  - المدفوعات المستلمة من عدة أطراف ثالثة غير مرتبطة ببعضها البعض لنفس المعاملة.
  - مدفوعات العائدات التي تم تحويلها إلى أطراف ثالثة في الخارج، على الرغم من أن المعاملة تتم بين مشترٍ وبائع محليين، دون وجود غرض تجاري مشروع.
  - تسليم الأموال إلى طرف ثالث ليس مالكًا أو دافعًا لها، دون غرض تجاري مشروع.
  - رد الأموال إلى طرف ثالث ليس مالكًا أو دافعًا لها، دون غرض تجاري مشروع.
- استخدام شيكات أو بطاقات ائتمان أو معادن ثمينة (مثل سبائك الذهب) أو أحجار كريمة (مثل الماس) أو رموز دفع رقمية صادرة عن أطراف ثالثة.
- إدخال أطراف ثالثة في مراحل متأخرة من دورة حياة المعاملة دون مبرر تجاري موثق.
- تغيير الدافع أو المستلم فورًا بعد الاستفسار عن مصدر الأموال أو ملكيتها.

ملفات تعريف أو مبالغ معاملات مشبوهة

- معاملات لا تتوافق مع الملف التعريفي المعتاد للعميل، مثل:
  - معاملات تبدو أنها تتجاوز إمكانيات العميل بناءً على وظيفته أو دخله المعلن أو المعروف، أو خبرته في المجال، أو رأس ماله أو تاريخ تأسيس شركته المعروف.
  - معاملات تبدو أنها تتجاوز المبلغ أو الكمية المعتادة للعميل العادي.
  - أغراض المعاملات التي لا تتوافق مع العمليات المعروفة أو المتوقعة للشركة.
- سلسلة من المعاملات بأسماء مختلفة.
- معاملات لا تراعي قيمة أو حجم أو لون الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة أو المنتجات الثمينة.

الدفع الزائد وطلبات الاسترداد

- دفع مبالغ زائدة وطلبات استرداد المبالغ الزائدة إلى طرف ثالث أو نقدًا.
- معاملات كبيرة يتم إلغاؤها بعد فترة وجيزة من إيداع المبالغ أو سدادها بالكامل، مما يؤدي إلى استردادها. على سبيل المثال، قد يدفع العميل نقدًا ويطلب استرداد المبلغ بشيك، أو يدفع ببطاقة ائتمان ويطلب استرداد المبلغ نقدًا أو بأي طريقة أخرى.
- الدفع عبر أصول افتراضية وطلب استرداد المبلغ بوسائل أخرى من العميل أو من طرف ثالث.

حجم أو تكرار غير معتاد للمعاملات

- معاملات عديدة يقوم بها العميل، خاصةً خلال فترة قصيرة، حيث لا تكون كل معاملة كبيرة، ولكن المجموع التراكمي كبير.
- المعاملات التي تتضمن أصولًا افتراضية، خاصةً عندما يصعب تتبع ملكيتها إلى العميل.
- معاملات مشبوهة عبر الإنترنت.
- مؤشرات على معاملات مشبوهة للدفع الإلكتروني بدون وجود البطاقة، مثل:
  - طلبات متعددة عبر الإنترنت بنفس عنوان الشحن ولكن ببطاقات دفع مختلفة، مما قد يشير إلى استخدام بطاقات مسروقة أو مزورة.
  - نفس حساب الدفع ولكن بعناوين شحن مختلفة، مما قد يشير إلى استخدام معلومات بطاقة دفع مسروقة يتم تبادلها بين شركاء.
  - استخدام نفس عنوان بروتوكول الإنترنت لطلبات الشراء عبر الإنترنت التي تتم في نفس الوقت تقريبًا باستخدام بطاقات دفع مختلفة، مما قد يشير إلى نشاط إجرامي باستخدام بطاقات دفع مزورة.
  - إعادة محاولة إجراء معاملات بمبالغ أقل بعد رفضها في المرة الأولى، مما قد يشير إلى اختبار البطاقة لتقييم حدودها وأرصدتها المتاحة.

3-2-9 سلوك المورد

انعدام الشفافية أو نقص الوثائق والتزوير

- عدم القدرة على تقديم المعلومات اللازمة لأغراض العناية الواجبة وحفظ السجلات.
- تقديم وثائق هوية مزورة أو احتيالية أو مزيفة.
- العقود أو الفواتير أو غيرها من المستندات التجارية المقدمة تتضمن أوصافًا غامضة أو ناقصة، أو تبدو مزيفة (بما في ذلك معلومات خاطئة أو مضللة)، أو تتضمن إعادة تقديم مستندات سبق رفضها، أو يتم تعديلها أو تغييرها بشكل متكرر.
- طلب المورد عدم الاحتفاظ بسجلات العمل المعتادة.

السرية، والأصول المشبوهة، والمنتجات

- يبدي المورد اهتمامًا غير معتاد بسياسات مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة تمويل الانتشار النووي للشركة.
- محاولة المورد الحفاظ على درجة عالية من السرية فيما يتعلق بالمعاملة. ومن الأمثلة على ذلك:
  - عدم الرغبة في الكشف عن المالكين المستفيدين أو أصحاب المصالح المسيطرة، في حين أن ذلك متوقع تجاريًا.
  - طلب إجراء المدفوعات من خلال شركات تحويل الأموال أو مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى دون وجود أغراض تجارية مشروعة واضحة.
  - الغموض أو رفض تقديم معلومات حول سبب بيع أو شراء المواد الثمينة أو مصدرها.
- يبدو أن أصول المورد أو بلد المنشأ المعلن للمواد وهمية.
- يبدو أن الكيان أو أيًا من شركائه يستورد معادن وأحجارًا كريمة من بلد ذي إنتاج محدود أو لا توجد به مناجم على الإطلاق.
- المعادن الثمينة (وخاصة الذهب) التي مصدرها المباشر أو غير المباشر مناطق متأثرة بالنزاعات أو مناطق عالية المخاطر، بما في ذلك تهريبها عبر دول مجاورة أو وسيطة لإخفاء مصدرها الحقيقي.
- تغييرات متكررة في بلد المنشأ المُعلن عنه في الفواتير أو الشهادات أو وثائق الشحن.
- الاعتماد على وثائق منشأ غير قابلة للتحقق أو ضعيفة، بما في ذلك ادعاءات "منشأ المنجم" غير المدعومة بأدلة.
- استخدام خطابات من مصافي تكرير خاصة أو ضمانات غير قابلة للتحقق بدلاً من وثائق التوريد المسؤول المعترف بها دوليًا.
- الذهب المستخرج أو المنقول عبر مناطق معروفة بضعف ضوابط سلسلة التوريد، أو إنتاج الذهب غير المشروع، أو تمويل النزاعات.
- إعادة توجيه الشحنات بشكل متكرر، بما في ذلك محطات إعادة الشحن غير الضرورية دون مبرر اقتصادي.
- شحن الذهب المعاد تدويره أو الثانوي على أنه مستخرج حديثًا دون تقديم أدلة تدعم ذلك.
- عدم إرفاق شهادة عملية كيمبرلي (كيه بي) سارية المفعول مع الماس الخام، على سبيل المثال:
  - عدم إرفاق شهادة (كيه بي) بشحنة الماس الخام.
  - تزوير شهادة (كيه بي) أو ما يبدو أنها مزورة.
  - صلاحية شهادة (كيه بي) طويلة بشكل غير معتاد.

التغطية الإعلامية السلبية أو الارتباط بجمعيات عالية المخاطر

- ارتباط المورد بأخبار سلبية موثوقة أو أنشطة إجرامية قابلة للتحقق.
- ربط المورد بأخبار سلبية موثوقة أو أنشطة إجرامية.
- إذا كان مالكو الكيان أو مساهموه أو الموقعون المعتمدون عليه أو أي من أطرافه المقابلة موضوعًا لأخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق.
- إذا كان يبدو أن المورد مرتبط بدولة أو إقليم عالي المخاطر، أو بكيان مرتبط بمخاطر غسل الأموال أو أنشطة إرهابية، أو بشخص مصنف إرهابيًا.
- ينقل المورد مواد مالية عبر دولة أو إقليم مصنف على أنه "عالي المخاطر لغسل الأموال أو أنشطة إرهابية" دون سبب اقتصادي واضح.

مؤشرات سلوكية تحذيرية أخرى

- إذا كان يبدو أن المورد في عجلة من أمره لإتمام الصفقة أو على استعداد لبيع المواد المالية بسعر أقل بكثير من قيمة بيعها المعتادة.
- إذا كان يبدو أن المورد لا يفهم صناعة المواد المالية أو يفتقر إلى المعدات أو الموارد المالية المناسبة لممارسة نشاط منظم في هذه الصناعة.
- إذا كان يبدو أن المورد غير مهتم أو غير مطلع على هيكل أو معاملات أعماله في مجال المواد المالية.
- إذا كان يفتقر المورد إلى البنية التحتية التشغيلية أو الموظفين أو القدرة المالية التي تتناسب مع أحجام التداول الكبيرة المعلنة.

4-2-9 سلوك الموردين في المعاملات

ملفات تعريف المعاملات غير المتسقة

- المعاملات التي لا تتوافق مع الملف التعريفي المعتاد للمورد، بما في ذلك:
  - المبالغة في الفواتير أو التقليل منها، والمعاملات المنظمة أو المعقدة، وطلبات الفواتير المتعددة، أو الشحنات ذات القيمة العالية المؤمن عليها بشكل زائد أو ناقص.
  - المعاملات المفرطة بالنظر إلى كمية البضائع أو جودتها أو الربح المحتمل من بيع المجوهرات الثمينة.
  - حجم الشحنة أو نوع المجوهرات الثمينة المشحونة الذي يبدو غير متسق مع قدرة المصدر أو المستورد (مثل الشحنات أو عمليات إعادة الشحن غير المجدية اقتصاديًا).
  - تصنيف خاطئ لنقاء الذهب ووزنه ومنشأه وقيمته في نماذج البيان الجمركي.
  - تتضمن المعاملة استخدام شركات واجهة أو شركات وهمية لا تمارس أي نشاط تشغيلي حقيقي. على سبيل المثال، يبدو هيكل ملكية الكيان مشكوكًا فيه أو غامضًا، أو يرفض الكيان تقديم معلومات إضافية عند الطلب.

مشاركة أطراف ثالثة

- المعاملات التي تشارك فيها أطراف ثالثة، سواءً كدافعين أو متلقين للمدفوعات أو الأموال الخاصة، دون وجود غرض تجاري أو اقتصادي مشروع واضح. ومن الأمثلة على ذلك:
  - دفع أموال إلى طرف ثالث لا تربطه صلة بالمورد، دون وجود غرض تجاري مشروع.
  - تسليم أموال خاصة من طرف ثالث لا تربطه صلة بالمورد، دون وجود غرض تجاري مشروع.
- حركة دائرية للسلع أو الأموال بين موردين أو وسطاء أو أطراف مقابلة ذات صلة، دون وجود مبرر اقتصادي واضح.

معاملات الأصول الافتراضية

- المعاملات التي تتضمن أصولًا افتراضية، لا سيما عندما يتعذر تتبع ملكية هذه الأصول بسهولة إلى التاجر والمورد الخاضعين للتنظيم.
- عدم قدرة المورد على تقديم مستندات واضحة وقابلة للتحقق تدعم مصدر الأصول الافتراضية ومنشأها.

5-2-9 مؤشرات الخطر المتعلقة بتمويل الانتشار

السلوك غير المتسق أو المراوغ

- الغموض والمقاومة عند طلب معلومات إضافية.
- إخفاء العلاقات بين الكيانات القانونية باستخدام وكلاء ومساهمين ذوي هياكل معقدة.
- هياكل تجارية في مجال إدارة الممتلكات والمنشآت ذات استخدام نهائي أو مستخدم نهائي أو وجهة نهائية غير واضحة للقيمة.

عدم تطابق النشاط

- عدم تطابق النشاط مع مجال عمل الكيان أو معلومات المستخدم النهائي مع الملف التعريفي للشركة.
- عدم تطابق قيمة الصفقة مع الوضع المالي للعميل.

مناطق جغرافية عالية المخاطر ومسارات غير معتادة

- ارتباط المورد أو المشتري بمناطق ذات صلة بشبكات الانتشار النووي، أو شراء التكنولوجيا المقيدة، وما إلى ذلك.
- معاملات تشمل دولًا أو مناطق ذات مخاطر عالية.
- اتخاذ الشحنة مسارًا ملتويًا، أو اتخاذ المعاملة مسارًا ملتويًا.
- توجيه البضائع عبر مراكز إعادة شحن غير ضرورية، لا سيما تلك المرتبطة بالتحايل على العقوبات.

تناقضات في المعلومات

- تناقضات في الوثائق التجارية، والتدفقات المالية، والوجهات، والموانئ، والعناوين، وما إلى ذلك.
- القيمة المصرح بها للبضائع لا تتطابق مع مستندات الشحن.

3-9 مؤشرات الخطر لمقدمي خدمات الدفع عبر الهاتف

1-3-9 سلوك العميل - فردي

الامتناع أو الرفض عن الإفصاح عن المعلومات

- رفض تقديم معلومات شخصية أو تجارية أو مالية.
- يقدم معلومات غير كافية أو متضاربة أو مثيرة للريبة.
- يتجنب التواصل الشخصي أو يرفض الاجتماعات المباشرة دون مبرر.
- لا يحافظ على التواصل بعد التأسيس الأولي للكيان القانوني.
- إذا امتنع أو ارفض الإفصاح عن:
  - هوية المالك المستفيد.
  - أنشطتهم التجارية وتاريخ الشركة.
  - مصدر ثروتهم/أموالهم.
  - طبيعة تعاملاتهم التجارية مع أطراف ثالثة (خاصةً في ولايات قضائية أجنبية).
  - معرفة لماذا يمارسون أنشطتهم بطريقة معينة؟
  - مع من يتعاملون؟
- انسحاب العميل، أو عدم استجابته، أو إنهاء العلاقة بعد طلبات العناية الواجبة المعززة.
- ممارسة العميل ضغوطًا على موظفي مزود خدمات الاتصالات لتسريع عملية التأسيس أو التوثيق مع تثبيط إجراءات العناية الواجبة.
- محاولات التأثير على الموظفين لتجاوز إجراءات التصعيد الداخلي أو الموافقة على الامتثال.

أنشطة تجارية غير واضحة

- وجود مبرر غير واضح لممارسة أنشطة في ولاية قضائية محددة.
- كونه مواطنًا أجنبيًا ليس لديه تعاملات كبيرة في الدولة، ولا يوجد لديه مبرر اقتصادي واضح للسعي إلى إقامة علاقة مع مزود خدمات الاتصالات.
- إبداء الاهتمام بتأسيس أو الاستحواذ على كيان قانوني أو ترتيب قانوني دون شرح منطقي أو وصف للغرض.
- عميل يرغب في تأسيس شركات متعددة غير متناسقة في مختلف إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، دون وجود أسباب اقتصادية واضحة.
- طلبات متكررة لتعديل أنشطة الشركة أو تراخيصها أو وثائقها التأسيسية دون مبرر تجاري.

السجل الجنائي أو السلبي

- يخضع للتحقيق، أو له صلات إجرامية معروفة، أو ظهر في وسائل الإعلام في سياق سلبي يتعلق بالفساد أو الاحتيال أو الجرائم المالية.
- له صلة بشخص متطرف، أو بشخص أو منظمة إرهابية مصنفة. سبق منعه من تولي منصب إداري أو إدارة شركة خدمات مالية عبر الهاتف.
- مدرج في قوائم العقوبات أو المراقبة.

استخدام الوسطاء وتجنب الشفافية

- يصر على استخدام وسطاء (محترفين أو غير رسميين) دون سبب مشروع. • يطلب من المديرين أو المساهمين المرشحين إخفاء ملكيتهم.
- يطلب من المديرين المرشحين ذوي الخبرة المحدودة في النشاط التجاري المرخص المطلوب.
- عميل تربطه صلة قرابة أو علاقة وثيقة بشخص أو كيان أجنبي في الخارج.
- يُظهر قلقًا مفرطًا بشأن متطلبات الامتثال أو تدابير مكافحة غسل الأموال.
- يبدو قلقًا للغاية أو يطرح عددًا غير معتاد من الأسئلة التفصيلية حول مسائل متعلقة بالامتثال، مثل العناية الواجبة بالعملاء أو متطلبات الإبلاغ عن المعاملات.
- يطلب تغييرات متكررة في المفوضين بالتوقيع أو التوكيلات.

الشخصيات السياسية البارزة

- أن يكون الشخص شخصية سياسية بارزة أو تربطه علاقات عائلية/مهنية بشخصية سياسية بارزة، لا سيما عندما لا يتوافق انخراطه مع واجباته الرسمية أو مصالحه المعلنة.

معرفة غير معتادة بالمعاملة أو انعدامها

- يبدو غير ملم بتفاصيل المعاملة المطلوبة.
- يُظهر اهتمامًا ضئيلًا بتفاصيل المعاملة أو تكاليفها أو الحصول على شروط أفضل.
- اللجوء إلى وسطاء دون مبرر تجاري واضح، خاصةً إذا كان ذلك يُخفي هوية المالك المستفيد.

9-3-2 سلوك العميل - الكيانات والترتيبات القانونية

انعدام الجوهر التجاري

- عدم القدرة على إثبات نشاط تجاري فعلي أو تقديم دليل على العمليات.
- إذا لم يكن له وجود على الإنترنت أو ملف تعريف على شبكات الأعمال.
- استخدام عنوانًا مرتبطًا بشركات متعددة غير ذات صلة، مما يشير إلى خدمة بريد إلكتروني.
- استخدام شركات خاملة تُصبح نشطة فجأة دون مصدر تمويل واضح أو مبرر تجاري.

الهياكل المؤسسية المعقدة أو غير الضرورية

- استخدام هياكل ملكية أو إدارة معقدة للغاية دون مبرر.
- تغييرات متكررة في الملكية أو السيطرة.
- استخدام اتفاقيات الترشيح، أو الشركات الجاهزة، أو الصناديق الاستئمانية الخارجية لإخفاء الملكية المستفيدة.
- طلب استخدام مؤسسات خاصة أجنبية تعمل في ولايات قضائية تتسم بالسرية.
- إجراء تغييرات سريعة في ملكية الشركة أو إدارتها أو هيكلها بعد فترة وجيزة من التأسيس دون مبرر.
- طلب تأسيس شركات أو ترتيبات قانونية تبدو مصممة للتحايل على ضوابط التصدير أو أنظمة عقوبات الأمم المتحدة.
- استخدام هياكل مؤسسية متعددة المستويات تشمل ولايات قضائية خاضعة لعقوبات متعلقة بصناديق الأمم المتحدة الخاصة.
- تغييرات متكررة في الملكية أو المديرين أو الغرض التجاري بعد فترة وجيزة من فرض عقوبات على الأطراف ذات الصلة.

التأسيس الأجنبي في ولايات قضائية عالية المخاطر

- التسجيل في ملاذ ضريبي أو ولاية قضائية ذات لوائح ضعيفة لمكافحة غسل الأموال.
- نقل التأسيس أو التسجيل إلى دولة أخرى دون سبب تجاري واضح.
- يمارس أعمالاً تجارية في مناطق مصنفة عالية الخطورة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ممارسات غير معتادة لمجلس الإدارة أو الإدارة

- صعوبة التواصل مع المديرين أو المساهمين أو عدم مشاركتهم الفعالة.
- استخدام نفس الأشخاص كمديرين أو مساهمين في شركات متعددة.
- عدد كبير بشكل غير معتاد من الموقعين المعتمدين.
- إجراء معاملات مع كيانات خاضعة للعقوبات أو كيانات موجودة في مناطق عالية الخطورة.
- طلب تزوير تاريخ وثائق التأسيس أو نقل الأسهم أو تعيينات مجالس الإدارة.
- طلب تقسيم الملكية بين عدة أفراد أو كيانات لتجنب عتبات التدقيق.
- محاولة حل الكيانات أو تغيير مقرها أو تغيير علامتها التجارية بسرعة بعد الإعلان عن العقوبات.

9-3-3 سلوك المعاملات

معاملات غير مبررة أو غير معتادة

- إجراء معاملات ذات قيمة عالية لا تتناسب مع ملفهم الشخصي أو تاريخهم المالي.
- استخدام حسابات أو مصادر متعددة للإيداعات والمدفوعات دون مبرر واضح.

- طلب معاملات تتسم بسرية مفرطة أو أدوات مالية مجهولة المصدر.
- إجراء قروضًا متكررة أو عالية القيمة بين الشركات دون غرض اقتصادي واضح.
- إرسال أو استقبال أموالًا من/إلى مناطق ذات مخاطر عالية دون مبرر.
- طلب حسابات خارجية أو شركات في مناطق سرية دون سبب تجاري.

سلوكيات غير معتادة في الإقراض والاستثمار

- استخدام النقد كضمان للقروض، خاصةً عندما تكون الأموال من مؤسسات أجنبية.
- تقديم مساهمات رأسمالية كبيرة لا تتناسب مع حجم الشركة أو معايير القطاع.
- الحصول على تمويل من جهات خارجية خاصة دون توثيق مناسب.
- طلب استخدام حسابات مجمعة أو ترتيبات حفظ آمنة دون ضرورة.
- السعي لفتح صناديق استئمانية أو حسابات متعددة لنفس المستفيد.
- السعي لفتح حسابات استئمانية متعددة، كل منها مُعلن عنه كنشاط تجاري مختلف كمصدر للأموال.
- السعي لفتح حسابات استئمانية بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع ملف تعريف العميل.
- إنشاء صناديق استئمانية متكررة مع نفس المستفيدين في ولايات قضائية متعددة.

طرق الدفع ومصادر التمويل

- استخدام معاملات نقدية كبيرة أو أدوات قابلة للتداول لا تُشير إلى الدافع الحقيقي.
- تفضيل طرق دفع غير معتادة (مثل الأصول الافتراضية والمعادن الثمينة).
- تقسيم المعاملات إلى أجزاء أصغر لتجنب متطلبات الإبلاغ.
- استلام مدفوعات من أطراف ثالثة غير ذات صلة دون وجود صلة واضحة.
- استخدام حساب عميل مزود خدمات ائتمانية لإجراء معاملات دون إخطار مسبق.
- الإفراط في استخدام توكيلات المحاماة دون تبرير.
- طلب تمويل من أطراف ثالثة دون تبرير منطقي أو مبرر تجاري.

مؤشرات تحذيرية أخرى

- تغيير مزودي الخدمات الائتمانية بشكل متكرر دون سبب وجيه.
- التعاقد مع عدة مزودي خدمات ائتمانية لخدمات مماثلة دون مبرر.
- طلب خدمات تُخفي الملكية المستفيدة عن السلطات.
- طلب ترتيبات ترشيح أو شركات جاهزة أو هياكل خارجية دون غرض واضح.
- استخدام ترتيبات قانونية تفصل بين الملكية والإدارة بطريقة غير مألوفة.
- عدم الشفافية في العمليات، ورفض تقديم معلومات واضحة حول الأنشطة التجارية.
- الاستعانة بالعديد من المهنيين أو المستشارين في نفس الولاية القضائية لنفس الصفقة.
- إبداء اهتمامًا غير معتاد بمساعدة أو تسهيل الترتيبات التجارية لطرف آخر.
- تقديم وثائق مزورة أو سجلات مزيفة.
- محاولة الانخراط في معاملات احتيالية، مثل إصدار فواتير متعددة أو مبالغة أو نقصان في قيمة الفواتير.

- عملاء أو مالكون مستفيدون مرتبطون بقطاعات مرتبطة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج، أو التقنيات الحساسة، أو الأنشطة التجارية الخاضعة للعقوبات.
- العميل المرتبط بصناعات خاضعة لضوابط التصدير دون وجود تاريخ مؤسسي شرعي.
- عندما لا يعكس النشاط التجاري المعلن للعميل توافقًا مع سلوكه المالي (مثل شركة استشارية صغيرة تدعي استيراد آلات صناعية).
- التغييرات المتكررة في الملكية، والإدارة، والموقعين المعتمدين، لا سيما بعد تحديثات العقوبات.
- ضخ رؤوس أموال من كيانات تقع في ولايات قضائية حساسة للعقوبات المالية.

4-9 مؤشرات الخطر لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

1-4-9 سلوك العميل - الأفراد

- إخفاء أو تمويه هوية المستفيد الحقيقي
- استخدام الشركات، والصناديق الاستئمانية، و/أو أسهم لحاملها لإخفاء الملكية المستفيدة.
- استخدام شركات وهمية لإيداع و/أو إخفاء عائدات الجريمة.
- استخدام وسطاء محترفين، أو أمناء، أو مساهمين بالاسم لإضفاء مظهر من الشرعية و/أو لإخفاء الملكية المستفيدة.
- إنشاء أو استخدام هياكل قانونية متعددة الاختصاصات لإخفاء الملكية المستفيدة، أو لتسهيل ارتكاب جريمة أصلية تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الكيان مملوك أو تابع لكيان قانوني مؤسس/منشأ في ولاية قضائية لا تشترط على الشركات الإبلاغ عن المالكين المستفيدين إلى سجل مركزي.
- تغيير الملكية دون إخطار المحاسب بالتغييرات التي تم إجراؤها.
- الاستحواذ على شركات جاهزة أو استخدامها، أو شركات وهمية مُنشأة مسبقًا، في مناطق تسمح باستخدامها ولكنها لا تشترط تحديث معلومات الملكية.
- عند استجواب الشخص بشأن مصدر الأموال، أو تاريخه الضريبي، أو ملكيته المستفيدة، أو معاملاته عبر الحدود، يصبح دفاعيًا أو مراوغًا أو عدائيًا.

السلوك المريب أو انعدام الشفافية

- عندما يتردد العميل أو يرفض تقديم معلومات شخصية، أو يشك المحاسب بشكل معقول في صحة المعلومات المقدمة أو كفايتها.
- رفض التعاون أو تقديم المعلومات والبيانات والوثائق المطلوبة عادةً لتسهيل عملية التدقيق، أو غير ملم بتفاصيل أعمال الشركة.
- عجز العميل أو رفض شرح ما يلي:
  - النشاط التجاري وتاريخ الشركة.
  - هوية المالكين المستفيدين.
  - مصدر الثروة والأموال.
  - طبيعة تعاملاتهم التجارية، لا سيما مع جهات موجودة في ولايات قضائية أجنبية.
  - سبب اتباعهم أسلوبًا معينًا في ممارسة أنشطتهم.
- عندما يتجنب العميل التواصل الشخصي بشكل فعال دون مبرر كافٍ.
- عدم المحافظة على التواصل بعد التعيين الأولي للمحاسب، في حين أنه من المتوقع عادةً ذلك.
- عندما يكون العميل هو الموقّع على حسابات شركات متعددة (خاصةً شركات غير مرتبطة) دون تقديم تفسير كافٍ.

- تقديم طلبات غير معتادة (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسرية) من المحاسب أو موظفيه.
- إذا كان يبدو قلقًا للغاية أو يطرح أسئلة تفصيلية حول مسائل الامتثال، مثل العناية الواجبة بالعملاء أو متطلبات الإبلاغ عن المعاملات.
- إذا ادعى شخص ما أنه يعمل لحسابه الخاص، أو يدير أعمالًا تجارية نقدية، أو يعمل في قطاع غير رسمي في الخارج، ولكنه لا يقدم إقرارات ضريبية قابلة للتحقق، أو بيانات مالية مدققة، أو إثباتًا موثوقًا من طرف ثالث.
- إذا كان الشخص إما غير قادر أو غير راغب في تقديم إقرارات ضريبية من بلده الأصلي، أو شهادات إقامة ضريبية، أو إثبات سداد الضرائب على الدخل المُبلغ عنه.
- إذا كانت هناك ادعاءات متكررة بأنه "معفى من الضرائب" أو "غير مُلزم بتقديم إقرارات ضريبية" دون تبرير قانوني أو قضائي ذي مصداقية.
- عندما يطلب الفرد من المحاسب أو المدقق "تبسيط" التفسيرات، أو قبول إقرارات الإدارة دون دليل، أو استبعاد حسابات أو معاملات أو ولايات قضائية معينة من نطاق التدقيق.

العملاء غير المعتادين والروابط عالية المخاطر أو الإجرامية

- يخضع العميل للتحقيق، أو لديه صلات معروفة بمجرمين، أو لديه سجل جنائي يتضمن اتهامات أو إدانات، أو هو موضوع معلومات سلبية في مصادر معلومات موثوقة متاحة للجمهور.
- إذا كان العميل شخصية سياسية بارزة أو لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخصية سياسية بارزة.
- محاولة إخفاء الملكية المستفيدة بشكل غير قانوني عن السلطات المختصة. • سبق منعه من تولي منصب مدير في شركة.
- عندما يكون الكيان أو أي من المستفيدين الحقيقيين مدرجًا في أي قوائم عقوبات أو قوائم دولية.
- عندما تنشأ الأموال من ولايات قضائية تتسم بسرية ضريبية عالية، أو معروفة بمخططات التهرب الضريبي العدوانية، أو تُظهر ضعفًا في إنفاذ الضرائب أو الشفافية، أو تمر عبرها.

توقيت أو أنماط غير معتادة في المعاملات

- إجراء عدد أو تكرار غير معتاد من المعاملات خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا.
- التصرف في الأصول في ظروف غير معتادة، أو تنطوي على نفقات أو خسائر غير ضرورية، دون وجود تفسير منطقي.
- إجراء عمليات إيداع أو دفع أخرى من حسابات أو مصادر متعددة.

2-4-9 سلوك العميل - الكيان

- عدم القدرة على إثبات تاريخ أو تقديم دليل على نشاط حقيقي.
- بدء النشاط فجأة بعد فترة طويلة من الخمول، دون وجود تفسير منطقي.
- عدم وجود بيانات عن الكيان على الإنترنت، أو منصات التواصل الاجتماعي، أو في المجال العام.
- التسجيل في عنوان لا يتطابق مع بيانات الشركة، أو لا يمكن تحديد موقعه على خدمات الخرائط الإلكترونية (مثل خرائط جوجل).
- التسجيل في عنوان مدرج أيضًا لدى العديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى، مما يشير إلى استخدام خدمة بريد إلكتروني.

- وجود مديرين أو مساهمين مسيطرين لا يمكن الوصول إليهم أو التواصل معهم، أو لا يبدو أن لهم دورًا فعالًا في الشركة، أو لا يوجد دليل على تفويضهم للمعاملات.
- وجود مديرين أو مساهمين مسيطرين و/أو مالكين مستفيدين تبين أنهم يمثلون كيانات قانونية أو ترتيبات أخرى، مما يشير إلى احتمال استخدام وكلاء مهنيين.
- وجود عدد كبير بشكل غير معتاد من المستفيدين وأصحاب المصالح المسيطرة الآخرين، أو تفويض العديد من الموقعين على المعاملة دون تقديم تفسير كافٍ أو مبرر تجاري.
- لا تُعتبر عادةً شركةً تعتمد بشكل كبير على النقد، ولكن يبدو أنها تمتلك مبالغ نقدية كبيرة غير مُبرَّرة.
- تقديم سجلات مُزوَّرة أو وثائق مُقلَّدة.
- مملوكة أو تابعة لكيان قانوني مُؤسَّس أو مُنشأ في ولاية قضائية ذات قوانين ضعيفة أو معدومة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- انتقال تسجيلها أو مقرها من ولاية قضائية أخرى دون أي دليل على نشاط اقتصادي حقيقي في بلد المنشأ.
- عندما يطلب العميل اختصار الإجراءات، أو إنجاز العمل في فترة زمنية قصيرة بشكل غير معقول، ويكون مستعدًا لدفع رسوم أعلى بكثير من المعتاد في المقابل.
- عندما تكون وسيلة الدفع التي يطلبها العميل أو يفضلها غير معتادة (مثل المعادن أو الأحجار الكريمة، أو العملات الرقمية، أو غيرها من طرق الدفع غير التقليدية).
- عندما يدير أفراد كيانات متعددة تحوّل الأموال فيما بينها دون وجود نشاط تجاري مقابل.

3-4-9 سلوك المعاملات

إخفاء مصدر الأموال

- تتضمن تغييرات غير مبررة في اللحظات الأخيرة تتعلق بهوية الأطراف (مثل بدء المعاملة باسم شخص وإكمالها باسم شخص آخر دون تفسير منطقي لتغيير الاسم) و/أو تفاصيل المعاملة (مثل المبلغ أو الشروط) و/أو تفاصيل التمويل أو وسيلة/إجراءات الدفع (مثل ترتيب قرض عقاري لشراء عقار، ولكن يتم استبدال الدفع النقدي كوسيلة الدفع النهائية).
- استخدام النقد أو الأوراق التجارية دون تحديد الجهة الدافعة الحقيقية، لا سيما إذا كان مبلغ هذه الأوراق كبيرًا مقارنةً بالقيمة الإجمالية للمعاملة. • وصف شخص ما الأموال بأنها من "العائلة" أو "الأصدقاء" أو "شبكات المجتمع" دون توثيق رسمي.

الاستخدام المشبوه لخطط الاستثمار أو الأدوات المالية

- تمويل المعاملات من قِبل طرف ثالث غير مؤسسي، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، دون أي تفسير منطقي أو مبرر تجاري.
- المعاملات التي تتضمن قروضًا أو تمويلًا آخر من جهات خارجية خاصة دون اتفاقيات داعمة كافية، أو ضمانات، أو سداد منتظم للفائدة أو أصل القرض.
- شراء أصول نقدًا، ثم استخدامها كضمان للحصول على قرض خلال فترة قصيرة.
- تمويل من طرف ثالث (سواء للمعاملة أو للرسوم) دون وجود صلة واضحة أو تفسير مشروع.
- يقوم الفرد بضخ مبالغ كبيرة في كيانات إماراتية على شكل قروض مساهمين، أو مساهمات رأسمالية، أو سلف، أو تمويل من أطراف ذات صلة، دون وجود اتفاقيات قروض واضحة، أو شروط سداد، أو مبرر اقتصادي.

تكرار أو هيكل معاملات غير معتاد

- أموال تُرسل إلى دولة أجنبية أو تُستلم منها، دون وجود صلة ظاهرة بين الدولة والعميل، و/أو تُرسل إلى ولايات قضائية عالية المخاطر أو تُستلم منها.
- عندما تتضمن عدة معاملات تبدو مرتبطة، أو تشمل الأطراف نفسها أو أشخاصًا قد تربطهم صلات (مثل الروابط العائلية، أو الروابط التجارية، أو الأشخاص من الجنسية نفسها، أو الأشخاص الذين يتشاركون العنوان أو لديهم نفس الممثلين أو المحامين، إلخ).
- الزيادة الكبيرة في رأس المال، أو مساهمات رأسمالية متتالية خلال فترة زمنية قصيرة، لشركة حديثة التأسيس دون أي تفسير منطقي.
- تحويل أموال شخصية عبر حسابات الشركة، ثم إنفاقها على أغراض شخصية أو شراء أصول.

العلاقات المشبوهة والضغوط

- معاملات تشمل أفراد عائلة أحد الأطراف أو أكثر دون مبرر تجاري مشروع.
- معاملات تبدو وكأنها تشمل أطرافًا تربطهم علاقة مشبوهة أو تثير شكوكًا لا يستطيع العميل تبريرها بشكل كافٍ.
- معاملات متكررة أو ذات قيمة عالية بين عدد قليل من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ذوي الصلة.
- معاملات تتضمن طلبات دفع من/إلى أطراف ثالثة دون سبب وجيه أو معاملة مقابلة.
- استخدام غير مبرر لتوكيلات رسمية أو غيرها من إجراءات التفويض.
- معاملات تبدو وكأنها موجهة من قبل شخص (بخلاف الممثل القانوني الرسمي) ليس طرفًا رسميًا في المعاملة.
- لا يتوافق الدخل أو المهنة أو الأنشطة التجارية في بلد الفرد الأصلي مع مستوى الأصول أو الاستثمارات الرأسمالية الملاحظة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يلجأ الفرد بشكل متكرر إلى أقاربه أو موظفيه أو شركاء أعماله أو جهات اتصال خارجية لتنفيذ المدفوعات أو الاحتفاظ بالأصول نيابةً عنه.
- يتجنب الفرد الظهور كطرف مقابل مباشر في المعاملات رغم ممارسته السيطرة الفعلية.

مخالفات في العقود أو الاتفاقيات

- ظهور الأطراف نفسها عدة مرات في معاملات مختلفة خلال فترة زمنية قصيرة، أو إجراء معاملات أو تحويلات مالية (مثل المدفوعات أو السداد) بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية طويلة بشكل غير معتاد.
- بما في ذلك الاتفاقيات التعاقدية التي تتضمن شروطًا غير مألوفة أو غير منطقية من الناحية التجارية للأطراف المعنية.
- اختيار محاسب غير مناسب دون تبرير واضح، بالنظر إلى حجم المحاسب أو موقعه أو تخصصه.
- تغيير العميل للمحاسب عدة مرات خلال فترة وجيزة دون سبب مشروع.

معاملات غير منطقية اقتصاديًا

- تعيين طرف مقابل يعمل بصفة مدير أو موقّع أو ممثل مفوض آخر للكيان، ولا يبدو أنه يمتلك الكفاءة أو الملاءمة المطلوبة.
- شراء وبيع سريع للأصول دون مبرر تجاري (احتمالية التلاعب بالمعاملات).

مؤشرات تحذيرية أخرى لأنماط المعاملات

- معاملات تُنفذ من حساب تجاري، ولكنها تبدو وكأنها تتعلق بمشتريات أو مبيعات شخصية، أو أموال عامة.
- مسارات معاملات معقدة أو هياكل شركات متعددة الاختصاصات القضائية دون تبرير كافٍ أو سجلات تجارية.
- معاملات تشمل مؤسسات أو جمعيات ثقافية أو ترفيهية أو منظمات غير ربحية، عندما لا تتوافق خصائص المعاملة مع أهداف الكيان.
- التفسيرات المقدمة بشأن الغرض التجاري للمعاملات الخارجية غير متسقة.
- عندما يدّعي العميل تصدير معدات تقنية دون وجود أي قدرة تصنيعية.
- عندام تُظهر البيانات المالية مدفوعات لموردين مجهولين في مناطق ذات مخاطر عالية.
- عندما يرفض العميل تقديم معلومات عن الاستخدام النهائي/المستخدم النهائي، والوثائق الجمركية، وشركاء سلسلة التوريد.

10- الملحق الأول - أنواع التقارير الأخرى

في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتيح منصة goAML للأعمال والمهن غير المالية المحددة إمكانية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية. يخدم كل نوع من أنواع التقارير غرضًا محددًا، ويجب استكماله وفقًا للمتطلبات والمعايير التي تحددها السلطات التنظيمية. يُعدّ التصنيف الصحيح والتقديم في الوقت المناسب أمرًا بالغ الأهمية لضمان قدرة وحدة الاستخبارات المالية على فحص المعلومات المقدمة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بفعالية.

فيما يلي أنواع التقارير الإضافية المتاحة حاليًا على بوابة goAML وفقًا لما حددته وحدة الاستخبارات المالية:

- ملف معلومات إضافية بدون معاملات (AIF): يُستخدم لتزويد وحدة الاستخبارات المالية بمعلومات تكميلية أو إضافية تتعلق بتقرير مُقدّم مسبقًا دون بيانات معاملات. تُقدَّم هذه التقارير عندما تطلب وحدة الاستخبارات المالية مزيدًا من التفاصيل، ويتم إبلاغها عبر "لوحة الرسائل".
- ملف معلومات إضافية مع المعاملات (AIFT): يُشابه تقرير المعلومات الإضافية (AIF) من حيث الهيكل، باستثناء أن AIFT يتضمن تفاصيل المعاملات المتعلقة بالقضية.
- تقرير تجار المعادن والأحجار الكريمة[4](DPMSR): تقرير خاص بقطاع تجار المعادن والأحجار الكريمة، يُلزم الكيانات الخاضعة لنظام تجار المعادن والأحجار الكريمة بالإفصاح عن المعاملات والأنشطة ذات الصلة. يُطلب من الكيان الخاضع لنظام تجار المعادن والأحجار الكريمة تقديم تقرير في الحالات التالية:

✓ إجراء معاملة نقدية مع فرد مقيم أو غير مقيم بقيمة 55,000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

✓ إجراء معاملات مع شركات/كيانات بقيمة 55,000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، سواءً نقدًا أو عن طريق التحويل البنكي.

- تقرير الأنشطة العقارية القائم على العتبات[5]: تقرير خاص بقطاع وسطاء ووكلاء العقارات، يُلزم سماسرة ووكلاء العقارات بالإفصاح عن المعاملات والأنشطة ذات الصلة. يُطلب من جميع سماسرة ووكلاء العقارات تقديم تقرير الأنشطة العقارية القائم على العتبات في الحالات التالية:

✓ شراء أو بيع عقارات تمليك حرّ، حيث يكون الدفع نقدًا، والمبلغ 55,000 درهم إماراتي أو أكثر؛ سواءً كان ذلك دفعة واحدة أو دفعات متعددة.

✓ شراء أو بيع عقارات تمليك حرّ، حيث يكون الدفع بأصل افتراضي لجزء من قيمة العقار أو كاملها.

✓ شراء أو بيع عقارات تمليك حرّ، حيث تم تحويل الأموال المستخدمة في إتمام المعاملة من أو إلى أصل افتراضي لجزء من قيمة العقار أو كاملها.

- تقرير مطابقة الاسم المؤكدة[6]: في حال تم تحديد مطابقة اسم مؤكدة لعميل حالي، عند التحقق من قائمة الإرهاب المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو قائمة الأمم المتحدة الموحدة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تجميد الأموال فورًا (خلال 24 ساعة) ومنع إتاحة أي أموال أو أصول أو خدمات أخرى، وتقديم تقرير مطابقة الاسم المؤكدة عبر منصة goAML خلال 5 أيام عمل من تطبيق إجراءات التجميد. في حال تم تحديد تطابق اسم مؤكد لدى عميل محتمل أو طرف مقابل لعميل حالي في معاملة ما، يجب على الجهة المُبلِّغة رفض المعاملة والامتناع عن التعامل مع الشخص ذي الاسم المؤكد أو تزويده بأي أموال أو أصول أو خدمات، وتقديم تقرير تطابق الاسم المؤكد عبر منصة goAML خلال خمسة أيام عمل من تاريخ رفض

[4] https://www.uaefiu.gov.ae/media/vcpkgosb/reports-faqs-v1-2-29-apr-2024.pdf

[5] https://www.uaefiu.gov.ae/media/sr2lwuo2/7-goaml-web-real-estate-activity-report-v1-1-20-07-2022.pdf

[6] يُعرف سابقًا باسم تقرير تجميد الأموال؛ يُرجى الرجوع إلى إرشادات العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن المكتب التنفيذي لمكافحة انتشار الاسلحة

المعاملة. يجب أن يوضح التقرير الإجراءات التي اتخذتها الجهة المُبلِّغة (رفض العلاقة التجارية أو المعاملة)، بالإضافة إلى أي أموال أو أصول أخرى تم تجميدها خلال هذه العملية.

- تقرير تطابق الاسم الجزئي: إذا رصدت وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي تطابقاً جزئياً بين المعرّفات الواردة في قائمة الإرهاب المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن الدولي ومعلومات العميل في قاعدة بياناتها، ولم تتمكن الوحدة من التحقق من التطابق (تطابق الاسم المؤكد أو نتيجة إيجابية خاطئة)، فإن النتيجة تُعتبر "تطابقاً جزئياً للاسم". في هذه الحالة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إما تعليق المعاملة فورًا دون تأخير، أو الامتناع عن تقديم أي أموال أو أصول أو خدمات أخرى، أو رفض المعاملة وتقديم تقرير المعاملات غير الربحية غير المتطابقة عبر منصة goAML في غضون 5 أيام عمل من تاريخ رفض المعاملة أو اتخاذ أي إجراء تعليق.
- طلب معلومات بدون معاملات: عندما تطلب وحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية من جهات إبلاغ متعددة، وليس فقط من الجهة المسؤولة عن تقديم تقرير المعاملات المشبوهة/تقرير الأنشطة المشبوهة، يتم إرسال طلب معلومات إلى جهات الإبلاغ المعنية عبر لوحة رسائل GoAML. في هذه الحالة، يتعين على جهات الإبلاغ تقديم تقرير المعلومات عبر المنصة.
- طلب معلومات مع معاملات: عندما تطلب وحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية تتضمن معاملات من جهات إبلاغ متعددة، وليس فقط من الجهة المسؤولة عن تقديم تقرير المعاملات المشبوهة/تقرير الأنشطة المشبوهة، يتم إرسال طلب معلومات مع معاملات إلى جهات الإبلاغ المعنية عبر لوحة رسائل GoAML. في هذه الحالة، يتعين على جهات الإبلاغ تقديم تقرير المعلومات عبر المنصة.
- تقرير المعاملات مع الدول عالية المخاطر: إذا رصدت جهة مُبلِّغة، أثناء إنشاء علاقة مع العميل أو خلال مسارها، أو عند إجراء معاملات نيابةً عن عميل حالي أو محتمل، معاملاتٍ مرتبطةً بدولٍ عالية المخاطر وفقًا لتعريف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة، في هذه الحالة، يتعين على الجهة المُبلِّغة تقديم تقرير الدول عالية المخاطر إلى وحدة الاستخبارات المالية. ولا يجوز تنفيذ المعاملات المُبلَّغ عنها إلا بعد ثلاثة أيام عمل من تاريخ الإبلاغ إلى وحدة الاستخبارات المالية، شريطة ألا تعترض الوحدة على إتمام المعاملات خلال هذه المدة.

يمكن الاطلاع على قائمة شاملة بالدول عالية المخاطر على موقع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الرابط التالي:
https://www.namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/

- تقرير أنشطة الدول عالية المخاطر: إذا رصدت جهة مُبلِّغة، أثناء إنشاء علاقة مع عميل أو خلال مسارها، أو عند القيام بنشاط نيابةً عن عميل أو عميل مُحتمل، أنشطةً مرتبطةً بدول عالية المخاطر وفقًا لتعريف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة، فيجب عليها في هذه الحالة تقديم تقرير أنشطة الدول عالية المخاطر إلى وحدة الاستخبارات المالية. لا يجوز تنفيذ الأنشطة المُبلَّغ عنها إلا بعد ثلاثة أيام عمل من تاريخ الإبلاغ إلى وحدة الاستخبارات المالية، شريطة ألا تعترض الوحدة على تنفيذها خلال هذه المدة.

يمكن الاطلاع على قائمة شاملة بالدول عالية المخاطر على موقع الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الرابط التالي:
https://www.namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/